قضایا وناس

مدير أمن تعز :مفتعلو القلاقل أغلبهم تقع على عاقتهم مسئولية حفظ الأمن بقصد الابتزاز

الحالة تعز ١٠٠ الأمن يحتضر ١١٠٠!



الثورة/ نافع عبدالرقيب

>لطالما ظلت الحالمة تنتظر الغد الأفضل الذي منحته من دمها ودموعها الكثير ولعقود طوال ولم تصل إليه بل وقوبلت بالجحود والنكران من القريب والبعيد وعانت النسيان والاهمال والتهميش والعطش.

تعز .. الثورة الشبابية التي انطلقت من حضنها الدافئ كما كان حال الثورات وحركات التغيير دوما .. وهذه المرة كما سابقاتها بحثاٍ عن الأفضل لكن الرد هذه المرة لم يتأخر كثيرا وجاء سريعا فوضى واقلاق للسكينة وتقويض الأمن وزاد على المحافظة الجريمة فأصبحت تواجه الثلاثي القاتل »العطش والجريمة والنسيان « الذي يفتك بأبنائها يوما بعد يوم. أصوات طلقات النار ليلا ونهارا تزعج المواطنين وتثير الرعب في نفوس النساء والأطفال هذه الأصوات التى كانت غير موجودة سابقا تنتشر اليوم بشكل صارخ فأصبح حاملو السلاح يتجولون في المدينة على مرأى من الجميع ونتيجة لذلك زادت جرائم القتل والحوادث. يصف المواطنون تعز بمدينة السلام حيث كان يعاب على أبنائها حملهم للسلاح حتى

اولئك القادمون من القرى والريف وبعد الثورة الشبابية التى كانت بوابة أخرى نحوالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة .. كان انهيار الأخلاق وانتشار الجريمة كما يقول العديد

ويضيفون: ضعف جهاز الأمن وعدم أدائه لواجباته في فرض الأمن والاستقرار يساهم في حصول الانفلات الأمنى الذي تشهده المحافظة، فيما أكد آخرون أن بعض عناصر جهاز الأمن يعمل مع المجرمين ومن يدفع أكثر نتيجة عدم تجاوبهم مع البلاغات وهموم المواطنين وقيامهم بحماية الجناة



ووصل في بعض الأحيان إلى إبلاغ الجاني بالشخص الذي أبلغ عنه ومنهم من يؤكد أن تعز هي ساحة المعركة الناتجة عن السياسة في العاصمة صنعاء ..

عدم انضباط البعض

وعن التقطع وإثارة القلق بالمدينة قال مدير أمن محافظة تعز العميد أحمد على الشاعري: إن هناك تقطعات متفرقة لبعض الحافلات والمركبات من قبل أفراد يدعون انتماءهم للثورة الشبابية وهم بعيدون عنها كل البعد وهؤلاء "البلاطجة " هم من يقومون بإثارة القلاقل داخل المدينة بمحاولات لابتزاز القيادة

المحلية والدولة .. مشيرا إلى أن اغلب هؤلاء هم ممن ينتمون لجهاز الأمن والقوات المسلحة... وأكد الشاعري أن المشكلة تكمن في عدم انضباط البعض من منتسبى الأمن والقوات المسلحة ونتج عن ذلك) 695 (متهما فارا من العدالة في قضايا مرتكبة..

أقسام الشرطة

أوضح مدير أمن تعز أن إدارة الأمن تعمل وفق الإمكانيات المتاحة لها على إصلاح الاختلالات الأمنية وتم الشهر الماضى تصحيح أوضاع أقسام الشرطة بإشراف قيادة محافظة تعز... حيث تم إلغاء 3 أقسام شرطة خلال الشهرين

الشهر الماضي وإسقاط مواقعها فتم تحديد مواقع عدد من أقسام الشرطة منها قسم شرطة صالة وقسم شرطة الحوبان وموقع الإداراة

الماضيين ويجرى إعادة ترتيب بقية الأقسام

نتيجة السلوكيات الخاطئة التي يمارسها

مشيرا إلى انه سيتم خلال هذا العام بناء11

قسم شرطة نموذجي بالإضافة إلى بناء إدارة

عامة نموذجية للمحافظة.. وقد تم البدء بذلك

الإمكانيات

العامة النموذجية والعمل مستر ..

يعمل في المحافظة سبعة آلاف جندي و750 ضابطاً من غير قوات الأمن الخاص وقوات شرطة أمن الطرق .. الشاعرى سبب العجز فيما وصفه بـ (خلل في ضبط قوة الشرطة) أسهم بها عدد من القضايا منها، حد قوله، مركزية التوزيع للأفراد حيث تم رفد المحافظة ب 700جندي من وزارة الداخلية تم توزيعهم بالإسم على مديريات المحافظة مباشرة من صنعاء دون الرجوع إلى قيادة أمن المحافظة حول الاحتياجات وأماكنها .. كما أن تحويل مرتبات أفراد الأمن إلى البريد أسهم أيضا في تفاقم المشكلة حيث أصبح الأفراد لا يلتزمون لأن إدارة الأمن لا تملك صلاحية توقيف رواتبهم في البريد وتحتاج إلا توجيهات مركزية من صنعاء من وزارة الداخلية وعند الرفع بالمتلاعبين إلى الوزارة يتم الخصم من هناك وهناك الكثير منهم يستلمون رواتبهم وهم يجلسون في منازلهم نتج عن ذلك أن 50٪ من

القوة لدينا غير موجودة .. وأضاف الشاعرى أن الإمكانيات المادية شحيحة حيث لا توجد القوة المجهزة بكامل العتاد فيما أن هناك الكثير من البلاطجه في الشارع يمتلكون أسلحة متنوعة من معدلات وحتى بوازيك وغيرها و اغلب الناهبين يتناولون المخدرات والعقاقير و هذا حافز



• العميد الشاعري

إضافي للنهب حيث يخرجون لممارسة أعمال البلطجة لتوفير قيمتها وليعيشوا ساعات

الحلول

ويتهم العميد الركن الشاعري السياسيين بالحالة المتدهورة للأمن من خلال نقل صراعاتهم إلى المجتمع لفرض الآراء والتوجهات مطالبهم بالكف عن التدخلات لمكن أجهزة الأمن من القيام بدورها بالإضافة إلى توفير الإمكانيات والقدرات لجهاز الشرطة في المحافظة من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية منها على سبيل المثال توفير ما لايقل عن 20 طقماً مسلحاً مع كامل العتاد اللازم للمهام داخل إدارة الأمن فقط من اجل فرض هيبة الدولة..و إعادة أدوات الضبط للقيادة المباشرة داخل المحافظة في التوزيع والإيقاف للأفراد ورواتبهم وغيرها .. إضافة إلى ذلك توفير مركز تدريبي لإعادة تأهيل وحدات الأمن لأن

محافظة تعز بحسب الشاعرى تعد تقريبا المحافظة الوحيدة التي لا تمتلكُ ذلك.. مشبرا إلى أن إدارة أمن تعز طالبت الوزارة بإنشائه والإشراف على تنفيذه مباشرة لنتمكن من إعادة تأهيل أفراد وضباط الأمن في المحافظة.. مؤكدا أن إعادة تأهيل أفراد الأمن ضرورة ملحة مع تحسين ظروفهم المعيشية فنتيجة إحداث الأعوام الماضية تلوثت أيادي الكثيرين منهم فأصبحوا هم من يدعمون التهريب ويتوسلون بالمعاملات للتجار ومن يملكون المال..

المواطن والأمن

وبخصوص شكوى الموطنين من عدم التجاوب من قبل أفراد الأمن والعكس قال مدير أمن تعز: إن هناك ظاهرة في تعز نعمل على إزالتها بفتح التواصل المباشر مع قيادات الجهاز الأمنى حيث أن أي بلاغ كان يعطى للشرطة كان يقع في أيدى بعض ضعفاء النفوس من منتمى الجهاز ويتم إبلاغ المتهم بهوية المبلغ عنه .. وتعتقد أن الاهتمام بمعيشة الجندي وصحته وتقاعده هو الحل للحصول على جهاز أمنى وطنى .. مشيرا إلى أن الدور المجتمعي فقد حتى من عقال الحارات حيث ان تركيبتهم السياسية احد معوقات ضبط الأمن لأنهم كانوا يختارون للمساعدة في الانتخابات سواء الرئاسية أو

الأسلحة المهربة

البرلمانية أو المحلية وفي تعز هناك 20 ٪ منهم

هم جنود في الأمن ورغم ذلك هناك تقاعس من

البعض نحاول تجاوزها وإنهائها.

وفيما إذا كانت الأسلحة المهربة احد وسائل إقلاق السكينة العامة قال مدير أمن تعز انه رغم ضبط كميات كبيرة من الأسلحة المهربة إلا أنها ليست الأسلحة المسببة للإخلال الأمنى في المحافظة وإنما الترسانة المسلحة التى تسربت خلال العامين الماضيين لمؤيدي كافة الأطراف..

زحام صنع بعض مظاهر الابتزاز

بعدم ضبطهم رغم معرفة أماكن تواجدهم

شهادة الميلاد .. صعوبات جمة والحصول عليها حتمى



يحتفظون بشهادة ميلاد او »مخلقة «كما يحلو لمن ولد في عدن ان يسميها صادرة من مستشفى الملكة بعدن إبان الاحتلال البريطاني وعلى أساس تلك »المخلقة « كان يسمح لأبناء عدن الالتحاق بالمدارس وكذلك بعض الامتيازات التى حرم منها ابناء بقية المحميات خارج عدن ذلك كان في الماضي اما حاضر اليمنيين فيدل على أن اليمنيين لا يعيرون شهادة الميلاد اى أهتمام لهذا ليس غريبا أن يقاطع اليمنيون اعياد ميلادهم.

وتحولت شهادة الميلاد في اليمن من ارتباط بين الفرد ومسقط رأسته إلى متطلب لالتحاق التلاميذ إلى المدرسة. الثورة نزلت ميدانيا

> الأحــوال المدنية للوقوف على هذه القضية ورغبة في ارساء ثقافة مجتمعية تعزز أهمية استخراج شهادة المسلاد والصعوبات التي يواجهها المواطنون في رحلة البحث على شهادة الميلاد ومنهاكثافة الطلب والطاقة الاستيعابية الضعيفة لمكاتب

بداية كل عام دراسي. > كانت البداية زيارة قمنا بها

الشهادة.

تتحملها وسائل الإعلام.

على مكتب الأحوال المدنية رغم مايكتب على جدران مكاتب الأحوال ان شهادة الميلاد مجانية اتحدى اي شخص ان يقول انه استخرج في ظل هذا الزحام الشديد الذي تشهده مكاتب الأحوال المدنية شهادة ميلاد وبالمجان وأضاف صادق: ما يكتب شيء وما يمارس في الواقع شيء آخر والمطلوب أن تعمل مكاتب الأحوال على تطوير عملها بما يخدم المواطن صاحب المصلحة الحقيقية وأشار صادق: ان المواطنين يمتنعون عن استخراج كثير من الوثائق وليس شهادة الميلاد فقط بسبب ابتزاز البعض ولابد من تطهير اجهزة الدولة من هؤلاء الفاسدين مؤكدا: على ان من حق المواطن ان يحصل على شهادة الميلاد بالمجان وعبر إجراءات سهلة تشجعهم على الإقبال على الجهات المختصة طلبا للخدمة لا مقاطعتها بسبب تصرفات البعض.

الحالمن بعضه

اثناء زيارتي لمكتب الأحوال المدنية في المجلس المحلّي لمديرية بني الحارث لوحظ أن كل موظف من موظفي المكتب يعمل

على انجاز معاملة ثلاثة من المواطنين، والمواطنون يدفعون هكذا بدت الصورة التي كان المواطن فيها هو الحلقة الأضعف

من قبل أجهزة الدولة.

من قبل السماسرة لكن طول العام تظل شهادة

المواطنون مهملون وأكد الإرياني ان المواطنين لا يهملون فقط شهادة الميلادبل حتى البطاقة العائلية رغم اهميتها ولا يتذكر المواطن البطاقة العائلية الا في موسم الحج أو اذا كانت هناك أرباح

الميلاد طوال العام و 30٪ يستخرجونها فقط من أحل التحاق أبنائهم بالمدارس مشيرا: إلا أن مكتب الأحوال المدنية في الأمانة ومكاتبه في المديريات يعملون وفق ميزانية تُشغيلية قدرها 13000 ريال لكل مكتب وفي وضع كهذا ماذا عسى موظف الأحوال المدنية ان يَفعل واختتم العقيد احمد الإرياني مدير مكتب الأحوال المدنية في الأمانة حديثة بدعوة المواطنين لاستخراج شهادة الميلاد طوال العام مِنْ مكاتب الأحوال حتى لا يكونون سببا في صنع الزحام الذي يستغله البعض لابتزأز المواطنيين ودعا وسائل الإعلام المختلفة إلى تعزيز ثقافة ووعى المواطنين بأهمية شهادة الميلاد.

نشرته الثجورة

السريحي، ووجه معالي النائب العام تجاوبا مع

ما نشرته الثورة في صفحة



لا يزال بعض اليمنيين ممن ولدوا في عدن

إلى مكاتب بعض الأحوال المدنية مع

لثلاثة من مكاتب الأحوال المدنية في مديرية إلثورة حِيث تشهد تللك المكاتب اقبالا شديدا من قبل المواطنيين مع بداية العام الدراسي وأغلب المواطنين الذين التقيناهم يشكون من قلة شهائد الميلاد وكثافة الطلب عليها حيث قال هاني ياسين طه: ترددت إلى مكتب الأحوال المدنية لثلاثة أيام لاستخراج شهادة ميلاد لاثنتين من بناتي ولكن بسبب الزحام لم

استطع استخراجها

العقيد الارياني: المواطنون

مهملون والقانون حدد الحصول عليها خلال 60 يوماً بعد الولادة

الأصدقاء انّ ادفع 2000ريال لأحد السماسرة وستصل الشهادة إلى البيت وبالفعل جاءت الشهادة إلى البيت لكن هـذا لا يعني اطلاقا اقتناعي

لقد نصحنی احد

من جهتة قال صادق البدر احد المترددين

بالطريقة التي حصلت بها على وقال هاني: المطلوب ان يقوم أولياء الأمور على استخراج شهادة

يخف الزحام بداية العام الدراسي. وهيب القباطي- من سكان أرياف

الميلاد بشكل دائم طالما والجهات المختصة تصرفها طوال العام حتى

تعز يبحث عن شهادة ميلاد لأبنائه قال: انا لم اتوقع هذا الزحام في طلب شهادة الميلاد ففى الأرياف لا تطلب المدارس شهادة الميلاد ولا تهتم لهذا الجانب مضيفا: ان بقاء استخراج شهادة الميلاد وفق رغبة المواطن تجعله غير مهتم بالأمر حتى تأتي الحاجة الماسة إلى الشهادة كإجراء شكلي واستطيع ان اقول ان اغلبية اليمنيين ينقصهم الوعي

في هذا الجانب وان مسؤلية توعية الناس في مواجهة تفترض وجود القانون لكنه رغم وجوده الاانه نائم في العسل لكثرة هجرانه

خلال 60 يوماً

بدورنا طرحنا الصعوبات التي يوجهها المواطنون اثناء استخراج شهادة الميلاد على مدير الأحوال المدنية بالآمانة العقيد احمد الإرياني الذي اوضح ان شهادة الميلاد حق لكل مواطن ويجب ان يتم تسجيل المولودٍ واستخراج شهادة ميلاد له خلال 60 يوماً من تاريخ ميلاده لكن مع وجودٍ هذا الحق وسهولة آلاجراءات فالكثّير من أولياءٍ الأمورِ يهملون هذا الأمر ويعتبرونه شيئا كماليا وهو في حقيقة الأمر من الأساسيات ولا يتذكر الأباء شهادة الميلاد الا عندما يبلغ الطفل السن القانوني للالتحاق بالمدرسة. وأضاف الإرياني: ان الصعوبات التي يشكو منها المواطنون أثناء استخراج شهادة الميلاد تعود إلى ان المواطنين يتوجهون دفعة واحدة لاستخراج شهادة الميلاد في بداية العام الدراسي وهذا يحدث حالة زحام بسبب كثافة الطلبوفي ظل الزحام الذي يحدث تظهر بعض حالات الابتزاز للمواطنين من قبل بعض الموظفين أو

النائب العام يتجاوب معما





اليوم لكل مكتب من مكاتب الأحوال المدنيةً وفي ظل هذه الطاقة الاستيعابية الضعيفة عبرت مكاتبنا على توفير خدمتها للمواطنين نتيجة الكثافة السكانية الموجودة ومن أجل تخفيف الزحام على مكاتب الأحوال وجهنا بعض المكاتب ان تقوم بصرف شهادة الميلاد في بعض مدارس المديريات بحيث يكون لكل مكتب من مكاتب الأحوال مركزين إضافيين في المدارس. وأشار الإرياني: أن مكتب الأحوال بأمانة العاصمة كان قد قام بالتمهيد للتنسيق مع وزارة الصحة من أجل اعتماد كرت التطعيم

وقال الإرياني: لقد تم صرف 2500 شهادة

ميلاد لكل مديرية وبواقع 50 شهادة ميلاد في

بمثابة شهادة ميلاد كحل جزئى لكن تلك الجهود لم يكتب لها النجاح مضيفا: أن الحلول الشاملة لتجاوز الصعوبات والاشكالات في صرف شهادة الميلاد وايصالها وبالمجان للمواطنين وجعل المواطن يتفاعل إيجابا معها يحتاج إلى اعداد دراسة شاملة من قبل مصلحة الأحوال المدنية.

تقسم على أفراد الأسرة وهذا الاهمال في الأساس يتحمله المواطن واستطيع ان اقول ان 10٪ من اليمنيين يستخرجون شهادة





الأجهزة الأمنية تضبط متهمأ باختطاف أطفال واغتصابهم

الحديدة : فتحي الطعامي تمكنت الأجهزة الأمنية في محافظة الحديدة مِن إلقاء القبض على شخص يدعى (ف.) متهم بخطف 7 أطفال من بعض احياء مدينة الحديدة .. لا تتجاوز أعمارهم الـ 15 عام وقال مصدر في البحث الجنائي إنهم تلقوا خلال الأيام القليلة إلماضية العديد من البلاغات من قبل بعض الآباء تفيد بخطف أبنائهم من قبل مجهولين ومن ثم العثور عليهم في الطريق السريع (الحديدة - صنعاء).. وأضافت الأجهزة الأمنية أن الأطفال الذين تم الاستماع إلى

إفادتهم أوضحوا بأن الشخص المذكور قام بإقناعهم بأن لديه رسالة من آبائهم وأن المطلوب منهم الذهاب معه لتسليمهم الرسالة ليقوم بأُخذهم إلى خارج المدينة ومن ثم التحرش بهم ..' وقال الأطفال الذين تم الآستماع إليهم إن المتهم يقوم بتهديدهم بالسلاح إن هم لم يستمعوا إلى كلامه وينفذوا ما يريد .. التحقيقَ الأولْ مع المتهم الّذي قامتُ به الْأجهزة الأمنية في محافظة الحدِيدة كشف أعتراف المتهم بكل حالات الاختطاف

التى طالت الأطفال المذكورين من جهتهم طالب أباء الأطفال ومنظمات حقوقية من الأجهزة سرعة إحالة المتهم إلى القضاء لينال جزائه العادل .. وإنزال العقوبة الرادعة للمتهم لما قام به من عمل مشين وغير أخلاقي.